ما سلاح الإخوان لتركيع أبناء الجنوب؟

الأمناء متابعات:

على مدار أكثر من خمسة أشهر لم تضطلع حكومة المناصفة بأدوارها منذ الإعلان عن تشكيلها بفعل ممارسات الشرعية الإخوانية التي اختارت تجميد أعمالها كأحد الأسلحة التي تشهرها في وجه الجنوب لإثارة فوضى خدمية وأمنية في المحافظات والمديريات الجنوبية، قبل أن تدفعها لمغادرة العاصمة عدن حتى يكون هناك مبرر تسوقه أمام الرأي العام المحلي لعرقلة أدوارها.

ليس هناك مبرر يمكن القبول به لتجميد حكومة المناصفة بالرغم من أن الجنوب استقبل الحكومة وهيأ لها الظروف المواتية لتأدية أعمالها من العاصمة عدن، غير أن المستغرب أن وزراءها المحسوبين على الشرعية الإخوانية ظلوا طيلة أربعة أشهر في مكاتبهم من دون أن يطلعوا بأوضاع الخدمات العامة، وهو ما تسبب في كارثة على مستوى الخدمات وتردت الأوضاع المعيشية بشكل غير مسبوق في غضون أشهر قليلة.

ويبدو واضحاً أن الشرعية الإخوانية استخدمت حكومة المناصفة كسلاح في وجه الجنوب بدلا من أن تلعب دوراً مساهما في استكمال باقي بنود اتفاق الرياض، وأضحى الجميع مدركا أن موقف حزب الإصلاح الرافض للاتفاق ظل مهيمنا على الحكومة التي فرت هاربة من موقع مسؤوليتها تنفيذا لرغبة إخوانية تستهدف تخريب الاتفاق وبعثرة أوراقه، لتحقيق هدف أساسي يتمثل في استمرار الصراع أطول فترة ممكنة والتهرب من مجابهة المليشيات الحوثية.

ويرى مراقبون أن هروب حكومة المناصفة بمثابة سلاح يجري إشهاره أيضا في وجه التحالف العربي الذي قام بدور فاعل في التوقيع على اتفاق الرياض وتنفيذ شقه السياسي وجزء من شقه العسكري، ما يبرهن على أن هناك دوافع إقليمية مازالت تحرك الشرعية الإخوانية لتهديد الأمن القومي العربي.

وفي وجهة نظر هؤلاء فإن حكومة المناصفة يجري توظيفها لتسهيل عملية احتلال الجنوب من جانب قوى الشمال وعرقلة جهود المجلس الانتقالي الجنوبي في استعادة دولته من خلال تخريب الخدمات العامة وإدخال الجنوب في حالة من الفوضى على المستوى الخدمي إلى جانب التصعيد العسكري الذي تشنه بشكل متزامن مليشيات الشرعية ونظيرتها الحوثية على أبين والضالع.

الانتقالي يحصن شبوة من شرور إهمال شرعية الإخوان

شبوة «الأمناء» خاص:

فيما تعيش شبوة تحت وطأة أزمة ترد واسعة النطاق على مستوى القطاع الصحي، يواصل المجلس الانتقالي جهوده الدؤوبة لتحصين المحافظة من مؤامرة السلطة الإخوانية التي تقوم على صناعة الأزمات.

ففي إطار هذه الجهود، سلمت القيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي في مديرية حبان بمحافظة شبوة، مساعدات طبية للمركز الصحي في لهيبة. وثمن علي بامرحول، عضو الهيئة التنفيذية للمجلس، عن تقديره لجهود العاملين الصحيين في المركز، مؤكدًا أنها جهود إنسانية لتوفير الخدمات الصحية للمرضى. واشتملت المساعدات، على مستلزمات طبية وفرش ووسائد وتمديدات كهربائية لاستئناف تشغيل التيار في المركز، بعد تضرره في المنخفض الجوي خلال شهر رمضان المبارك.

مثل هذه الجهود التي تمارسها القيادة الجنوبية تحمل أهمية بالغة فيما يتعلق بالعمل على مواجهة الأزمات المعيشية المرعبة التي طالت محافظة شبوة على نحو متصاعد. فعلى مدار الفترات الماضية، أشهرت سلطة مليشيا الشرعية الإخوانية سلاح تردي الخدمات بشكل واسع النطاق، بما في ذلك تأزيم الوضع الصحي أمام المواطنين. وتمارس مليشيا الشرعية إهمالاً واسع النطاق في تقديم أي خدمات صحية لمواطني شبوة، وذلك في محاولة خبيثة ترمي إلى إفساح المجال أمام صناعة فوضى مجتمعية شاملة تعزز من قبضة الإخوان الغاشمة.

استنادًا إلى ذلك، فإن الجهود التي يبذلها المجلس الانتقالي الجنوبي يحمل أهمية بالغة فيما إطار العمل على تحصين مواطني شبوة من أن تطالهم أعباء محدقة من جرّاء سياسة الإهمال واسعة النطاق التي تنفذها مليشيا الشرعية على صعيد واسع. ولا شك أن الأزمات الإنسانية الكبيرة التي تعاني منها محافظة شبوة تستدعي ضرورة تكثيف الجهود التي تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وذلك حتى لا تنفجر الأوضاع وتزداد الأمور سوءًا.

تقرير خطير يفضح تلاعب حكومة الشرعية بأموال الدولة ونهب إيراداتها

تعاقدات خارجة عن القانون استنزفت الموارد من العملات الأجنبية

الأمناء تقرير/ لطفي بن سعدون:

يلوم البعض من النخب الحضرمية سبب عدم التركيز على التطرق بالتفصيل عن الفساد المهول لمعين وباحارثة وطفلهم المدلل بن علي الحاج، وعدم تناول الفساد المستشري بالمحافظة.

فساد السلطة المحلية بالمحافظة قد لا يساوي شيئا مقارنة بفساد هؤلاء الطواغيت المتحكمين في كل منظومة الدولة ومن ضمنها سلطتنا المحلية الخاضعة لهيمنتهم، كما أن فساد السلطة المحلية يجري تناولها باستمرار من كثير من الكتاب والناشطين الحضارمة وأصبح الضرب في الميت حرام.

ولهذا فقد تم التركيز على فساد الهوامير والطواغيت المركزيين لأنهم هم سبب البلاء في كل بلادنا، وهم من أعطى الضوء الأخضر لفساد السلطات المحلية وتركوهم دون حساب.

ففي تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الصادر حديثا عن فساد معين يقول: «إن حكومة معين عبدالملك هي المتسبب الرئيسي لأزمة الكهرباء والمشتقات النفطية في المناطق المحررة، نتيجة لتعاقدهم مع شركات طاقة خارج إطار القانون».

وقال الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة: «حكومة معين عبدالملك مارست منذ 2018 أعمالاً مخالفة للقانون تسببت في إهدار وتبديد المال العام، وأضرت بالاقتصاد الوطني».

وأوضح أنه وبسبب التعاقدات الخارجة عن القانون، تسبب الحكومة بدرجة رئيسية في استنزاف موارد الدولة من العملات الأجنبية خصوصًا في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وانعكاساتها سلبًا على استقرار سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

وألزم التقرير حكومة معين بإلغاء كافة العقود المبرمة في مجال شراء الطاقة خارج شهور الصيف لعدم وجود أي احتياج لها لتتجنب مضاعفة الآثار المترتبة عنها على الاقتصاد الوطني، على اعتبار أنها عقود تخدم الشركات المتعاقد معها وتضر بالصالح العام.

وأما الفساد المهول والتلاعب الحر بحساب وديعة عائدات النفط الموجودة في البنك الأهلي السعودي بالرياض، فحدّث ولا حرج، فهذه الوديعة غير مرتبطة بحسابات البنك المركزي اليمني بعدن مطلقا، ولا بموازنة الدولة، وإنما تصرف بأوامر خاصة من رئيس الوزراء معين ووزير ماليته بن بريك ومدير رئاسة هادي (العليمي).

وأما بالنسبة لفساد باحارثة، مدير مكتب معين ورئيس هيئة العقار في نفس الوقت، فقد أشار تقرير نشر بالصحافة العدنية في ٦ يناير ٢٠٢٠م عن فساد باحارثة ومعاونيه، وأكد أن: «قضية الفساد الكبرى للأراضي التي تم اكتشافها في لحج عن حجم فساد أنيس باحارثه وتورطه في أكثر من عملية نصب وفساد تخص ملفات الأراضي بالذات في الجنوب، وبناءً على معلومات مؤكدة - يمكن للجهات الأمنية والحكومية والرقابية التأكد منها - فان باحارثة قد صرف أراضي بمئات الملايين لعدد من أعضاء النيابة العامة والقضاة ووكلاء النيابة لإسكاتهم، كما أن الدور الخطير الذي يلعبه مدير مكتبه، في التفاوض مع الملاك وبوقاحة غير معهودة من قبل وأخذه لمبالغ تقدر بعشرات الملايين من الدولارات والريالات السعودية عمولات ورشوات من رجال أعمال وتجار لباحارثة، وهي بعضها موثق صوتاً وصورةً، وسينشر ويسلم للقضاء في حينه وينشر للرأي العام، كما عمد باحارثة على دعوة البعض إلى معاشيق والتفاوض معهم وجهاً لوجه وفي مقر الحكومة في تحدٍ واضح لكل أخلاقيات المهنة، وهناك شهود وأدلّة على ذلك ممن وعدهم أنيس وأخذ منهم مبالغ ولم يكمل معاملتهم.